

في العام الاحتلالي التاسع عشر:

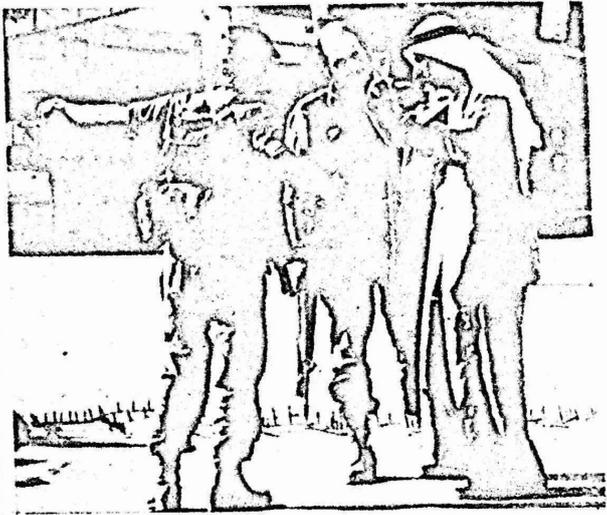
المناطق المحتلة تصد مشاريع الاستسلام

صعدت يوم الخميس الماضي، الذكرى الـ ١٩ للخامس من حزيران، وخلال العام الحزبراني الأخير وقعت الكثير من الأحداث في الضفة والقطاع وخارجهما، لكن العبرة الأساسية تمثلت في فشل جميع الحلول التي حاولوا فرضها على الشعب الفلسطيني، كما تبين بفضل صمود هذا الشعب أن "جميع" الوصفات التي أرادوا تجريبها لهذا الشعب من وصفة "الحكم الذاتي" وحتى "اتفاق عمان" قد انتهت إلى ما انتهت إليه غيرها من الحلول والوصفات الرجعية.

صادقت يوم الخميس الماضي، الذكرى الـ ١٩ للخامس من حزيران، وخلال العام الحزبراني الأخير وقعت الكثير من الأحداث في الضفة والقطاع وخارجهما، لكن العبرة الأساسية تمثلت في فشل جميع الحلول التي حاولوا فرضها على الشعب الفلسطيني، كما تبين بفضل صمود هذا الشعب أن "جميع" الوصفات التي أرادوا تجريبها لهذا الشعب من وصفة "الحكم الذاتي" وحتى "اتفاق عمان" قد انتهت إلى ما انتهت إليه غيرها من الحلول والوصفات الرجعية.

الإدعاءات التي كان يطلقها شعوم بيرس عن "تحسين شروط الحياة" ففي مطلع هذا العام، أعلن عن إقامة ١٢ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وستقام ستة من هذه المستوطنات في منطقة الخليل لخدمها.

وتستعرض في هذا التقرير موجزاً لأحداث "العام الأخير" ولا سيما حول ما يسمى "بتحسين شروط المعيشة" التي ظهرت في توسيع الاستيطان والصادرات ولما يطلق عليه سياسة القبضة الحديدية.



«القبضة الحديدية» في التطبيق

والمستوطنات الجديدة، ستضاف إلى ١٢٥ مستوطنة أقيمت في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٨.

قلع الأشجار

ان سياسة إبعاد المواطنين وقتلاعهم من وطنهم إلى الخارج، امتدت وشملت الأشجار المثمرة، وحتى التراب، ففي كانون الثاني ١٩٨٦، اقتلعت الجرافات الاستيطانية نحو ٢٢٠٠ شجرة مثمرة من أراضي قطفة. كما وقلع المستوطنون ١١٠ غرسات زيتون من أراضي دير استيا. وفي كانون الثاني ٨٦، تم حرف ٦٠ دونماً من الأراضي الواقعة جنوب مستوطنة نيتساريم، التي أقيمت في العام ١٩٧٤، في قطاع غزة. وكانت السلطات قد ضمت قبل ذلك ١٢٠ دونماً من أراضي المستوطنة.

وعلى صعيد آخر، جرى تسييج ١٥ دونماً مزروعة بالقمح من أراضي قرية "قلع" قضاء الخليل. لقد كانت هذه مجرد نماذج لقلع عما تسميه حكومة بيرس "بتحسين شروط الحياة".

انتهاك حرمة الأماكن الدينية

في مطلع العام الحالي قامت الأساط الاستيطانية، ومجموعات

خلال العام المنصرم لجأت السلطات الإسرائيلية إلى تطبيق سياسة القبضة الحديدية في المناطق المحتلة. وجاء ذلك، بعد إعلان الحكومة الإسرائيلية برئاسة شعوم بيرس، عما أسمته بـ "فئتان اثنتي عشرة" سجون المناطق.

وشهدت مدن وقرى ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة مواجهات يومية بين المواطنين والجنود الإسرائيليين، وقد قتل وجرح خلال هذه المواجهات عشرات المواطنين، كما واعتقل آلاف آخرون. وعلى سبيل المثال، ذكرت أنباء مخيم بلاطة، أن حملات الاعتقال المتوالية ضد ابنائه، شملت ٢٥٨ معتقلاً بينهم ١٠ طالبات و (١٧١) من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين (١٢ - ٢٠) عاماً، وذلك خلال شهر واحد فقط.

كما وأهدت سلطات الاحتلال العديد من المواطنين إلى الأردن، ولجأت إلى الاعتقالات الإدارية، فاعتقلت ١٩٥ مواطناً، تم اطلاق سراح معظمهم تحت ضغط حملة الشجب والانتقار التي انارتها هذه الاعتقالات.

مستوطنات جديدة

وكشفت العام المنصرم زيد

في ذكرى الخامس من حزيران:

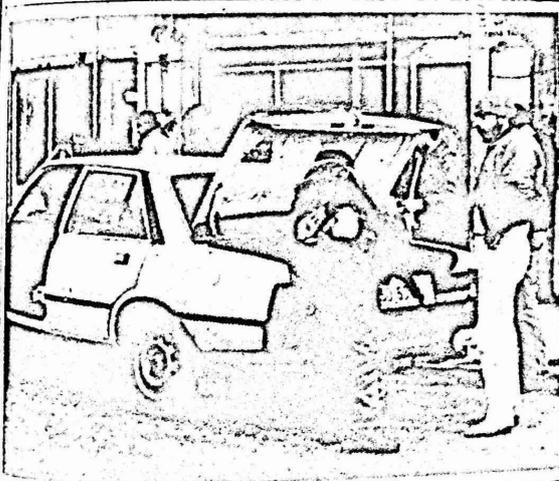
الاحتلال الاستيطاني يترك في سبيل المرافق الحياتية

رذلت الإعلام الفلسطينية في العديد من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، يوم الخميس الماضي ١/٥، وذلك بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة للاحتلال الإسرائيلي لهذه المناطق والذكرى الرابعة لبدء حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني واللبناني. وأعاد شهود عيان في أكثر من مدينة ومخيم وقرية أن الإعلام كانت مرفوعة فوق أعمدة الكهرباء والهاتف وأماكن حفظها الخبي في مراكز المدن، وأن السلطات استخدمت رافعات خاصة لتتمكن من إزالة هذه الإعلام.

كما وقعت في اليوم نفسه اشتباكات ومواجهات عديدة بين قوات الاحتلال وسكان المناطق المحتلة. وفي هذا الإطار احتشد مئات من طلاب جامعة بيرزيت، صباح الخامس من حزيران في مهرجان احتجاجي في الحرم الجامعي القديم، ورفضوا الإعلام الفلسطينية على أعمدة الكهرباء. وحاولت قوات الاحتلال التي مرعت إلى المكان، إجبار بعض طلاب الجامعة على انزال الإعلام الفلسطينية فرفضوا.

وشرع الطلاب في ترديد الهتافات المتعددة بالاحتفال الإسرائيلي وبالسياسة العنصرية والقمعية التي تنتهجها حكومات إسرائيل. وتطورت

لقد كشف مرقف الملك حسين للتسيق مع القيادة الرسمية لمنظمة التحرير واتهامها بالمرواغة والتراجع



مخزن أسلحة مسروقة

أعلن في إسرائيل عن اكتشاف مخزن مليء بالأسلحة المسروقة في مستوطنة "ولفاكيم"، والصحت المهند الإسرائيلية بأن سجناء المستوطنة كان على علم بهذا الموضوع (١)

عطاء لشركة إسرائيلية

وألقت سلطة مياه بيت لحم على أرضها عطاء لحفر بئر لمياه القرية قرب بئر بيت كسار، على شركة ميكوروت الإسرائيلية (١) كما تكافأ هذا العطاء، فقد تبرعت بها جمعية سي.إي.إف.إم الأمريكية، وتبلغ حوالي ١٢٢ ألف دولار.

عن وعودها، صحت ما قلناه منذ التوقيع على "اتفاق عمان" من أن هذا الاتفاق قد شكّل قاعدة مناسبة لانقضاء على الشعب الفلسطيني وعلى من يسمون أنفسهم حاليًا "معتقلي الأراضي المحتلة" المزعومين لإجراء الحوارات واللقاءات حول تشكيل قيادة بديلة لمنظمة التحرير. لقد شهد العام الحزبراني الأخير جميع هذه الأحداث كما شهد أيضا قتلها جميعا، ولم يستطع الذين طرحوا مشاركتهم وتحدثوا عن إمكانية تطبيقها خلال الشهر معدودة التقدم نحو فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني.

وأذا كانت العوامل التي أفلتت هذه المخططات تكمن في وحدة الجماهير الفلسطينية في رفضها، فإن على الذين ظهروا وحدة القمع الفلسطيني يتولى اتفاق عمان أن

لقد ابتداء العام الحزبراني الأخير بالإعلان عن خطة أردنية لمفاوضات على ثلاث مراحل مع إسرائيل وأعلن أيضا بأن المفاوضات بين وفد أردني - فلسطيني، لا يضم أعضاء من منظمة التحرير، وبين وفد إسرائيلي بقيادة في تموز (الماضي طبعاً)، كما نقلت وسائل الإعلام تصريحات الملك حسين أثناء زيارته للندن وقوله بأنه سيتفاوض مع إسرائيل خلال عدة أشهر.

وقد سارع بيرس للرد على هذه التحركات الأردنية بالإعلان عن مشروع إجراء مفاوضات مع الأردن خلال ثلاثة أشهر، كما سارت واشتغل للترويج بهذا المشروع والتعهد ببديل جهودها لإزالة "الغوارق" بين مشروع الملك ومشروع بيرس.

وكان واضحا منذ البداية، أن "التحرك الأردني" حسب "مشروع حسين" قد تجاوز اتفاق عمان، وهذا ما أكدته رئيس الإدارة الإسرائيلية المدنية، في ذلك الحين، عندما عقد مؤتمرا صحفيا خاصا، طمان فيه ملك الأردن بأن "التفوق الأردني في الضفة والقطاع قد ازداد على حساب نفوذ القيادة الرسمية لمنظمة التحرير".

لم دخلت بعد ذلك مرحلها يسمى بتحديد أسماء المرشحين الفلسطينيين في "الوفد المشترك" التي ابتدأت بـ ١٥ مرشحا تقلصت بعدها، بسبب عمليات التفرقة الإسرائيلية الإسرائيلية الأردنية التي اتبنت، وفي نفس الوقت أي في تموز الماضي أعلن عن تشكيل ما يسمى "باللوبي الأردني" (١) لكن ميرني في جولته إلى المنطقة في آب من العام الماضي صدم المتظاهرين على الحل الإسرائيلي بما كبره من الحوار مع الوفد المشترك سيكون مقابل المفاوضات المباشرة مع إسرائيل والاعتراض بالقرار ٢٤٢.

لقد وصلت واشتغل ترديد هذا الشرط وممارسة الضغوط لتنفيذ مستندة بذلك إلى ما يسمى "بالتحرك المشترك" وودر الأردن في هذا التحرك كما استعانت أيضا بجهود "سبارك الحميدة" (١) بالإضافة إلى تهديداتها والترويج بأساطيلها لفرن عدوان جديد على المعارضين للحل الأمريكي ولا سيما سوريا (١)